مذكرة داخلية رقم (١٥)

توزيع ايرادات مؤسسة الاعمال
فى يوغسلافيا

اعداد

سيد أحمد البواب

وزارة التخطيط

مايو ١٩٦٨

خريطة توزيع مجمل ايرادات مؤسسة الاعمـــال

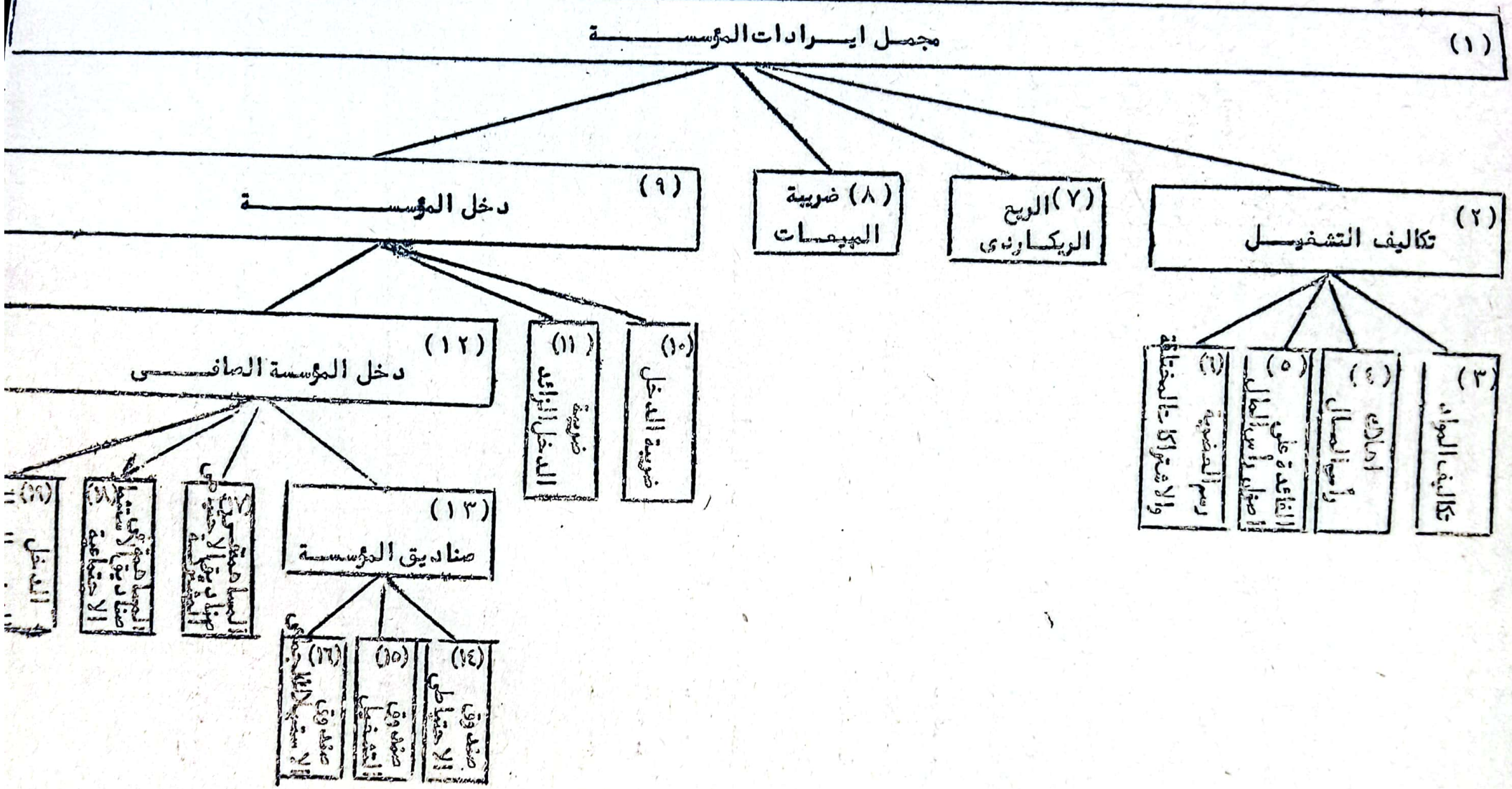

المصدر : مع اجراء بعض التعديلات بقصد التوسيط والتوضيح

١ — تكاليف التشغيل (٢) ونضع كل مؤسسة جانبا من مواردها لتكاليف التشغيل • وتقسم هذه التكاليف الى أربعة بنود رئيسية :

أ — تكاليف المواد (٣) Cost of materials

ب — اهلاك رأس المال (٤) Depreciation

حـ — الفائدة على أصول رأس المال (٥) Interest on Capital assets

د — رسوم العضوية والاشتراكات المختلفة (٦) Memberships fees & miscellaneous Contributions.

وتشتمل تكاليف المواد على جميع قيمة المواد والخدمات التى تستخدم فى الانتاج أو التوزيع مثل المواد الخام والقوى والوقود الى غير ذلك • كما تشتمل أيضا على فائدة القروض • وتحتفظ المؤسسة تحت تصرفها بالموارد الخاصة بهذا البند •

ويحدد الاهلاك كنسبة مئوية على أساس العمر المتوقع للأصول • وفى العادة تبلغ هذه النسبة ٥٪ أو ٦٪ ولكنها فى بعض الأحيان قد تنخفض الى ٤٪ من قيمة الأصول الثابتة كما هو الحال فى الالات والمبانى ووسائل النقل • وتحتفظ المؤسسة بالموارد المخصصة لاهلاك رأس المال وتستخدم فى الاستثمار •

أما الفائدة فتدفع على مجموع الأصول الثابتة والعاملة ، ولقد قررت الفائدة فى الأصل على أساس معدل ٦٪ من مجموع قيمة هذه الأصول • ولكن هذه الفائدة قد تقل عن ذلك بقصد تنشيط بعض الصناعات أو عندما تكون أرباح بعض الصناعات منخفضة • فتبلغ ٤٪ بالنسبة الى مؤسسات المناجم والحديد ، وتبلغ ٢٪ بالنسبة الى مؤسسات النقل وتوزيع الطعام والسياحة وبعض الصناعات الأخرى ، وتنخفض الى ١٪ بالنسبة الى مؤسسات الكهرباء والنشر ، بينما يعفى من هذه الفائدة بعض المؤسسات التى تضع مادة زراعية ، وترجع

الحكمة فى فرض هذه الفائدة الى خلق الحافز لدى المؤسسات لاستخدام رأس المال الثابت والعامل الاستخدام الاكثر ربحية (٢) • وتحصل الفائدة فى الأصل لصالح صندوق الاستثمار الفيدرالى Federal Investment وذلك فيما عدا بعض الاستثناءات التى وافقت الجمعية التشريعية عليها لصالح صناديق الاستثمار فى الكوميونات • وصندوق الاستثمار الفيدرالى يقدم الموارد لتمويل المشروعات الاستثمارية الجديدة •

وتدفع المؤسسة رسوم العضوية والاشتراكات للمنظمات الصناعية والغرف التجارية كجزء من تكاليف التشغيل فيها ، كما تدفع اشتراكا يعادل ١٪ من قائمة أجورها لتدريب العمال ، وتدفع كذلك مدفوعات اضافية للتأمين الاجتماعى اذا كان حالات الامراض فيها مرتفعة بدرجة غير عادية •

٢ - الريع الريكاردى (٧) Ricardian rent وتدفع بعض المؤسسات كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات المناجم والبترول الريع الريكاردى وذلك لتحقيقها أرباح عالية وغير عادية بسبب الظروف الطبية لحالة التشغيل فيها ، أو لتمتعها بالمركز الاحتكارى • ويختلف الريع الريكاردى باختلاف نوع المورد الطبيعى والشروط التى تعمل تحتها المؤسسة وذلك لايجاد نوع من المنافسة المتكافئة بين مؤسسات الأعمال المختلفة • ويفرض هذا الريع لصالح الكوميونات •

٣ - ضريبة المبيعات (٨) Turnover Tax وتلتزم المؤسسات بدفع ضريبة المبيعات ، وتعتبر هذه الضريبة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية فتستخدم لتوازن جداول الطلب مع العرض ، وامتصاص الارباح الزائدة وتحديد

---

(2) Dabcevic-Kucar, op. cit. p. 199.

الاستهلاك وتداوله ، وتنشيط التصدير • ويختلف معدل هذه الضريبة باختلاف السلع والخدمات ، وتتراوح هذا المعدل من ٥٪ الى ٦٠٪ من سعر البيع • وحصيلة هذه الضريبة أعظم مصدر للايراد ، وتوزع بين الحكومة الفيدرالية والجمهوريات الكومنوات • وبخلاف هذه الضريبة الفيدرالية ، يفرض الكومنون ضريبة مبيعات اضافية يتراوح معدلها بين ٣٪ ، ٥٪ من سعر البيع •

٤ — دخل المؤسسة (٩) Income of enterprise والايرادات المتبقية من مجمل دخل المؤسسة بعد الاستقطاعات السابقة (تكاليف التشغيل الريع الريكاردي — وضريبة المبيعات) يطلق عليها اصطلاح دخل المؤسسة ويدفع من هذا الدخل التالى :

أ — ضريبة الدخل (١٠)

ب — الضريبة على الدخل الزائد (١١) Tax on excess income

وقبل سنة ١٩٦١ كان معدل الضريبة الاولى تصاعديا على أساس — الصلة بين الدخل وقائمة الاجور والمرتبات فى المؤسسة • وابتداء من سنة ١٩٦١ أصبحت هذه الضريبة تناسبية بمعدل ١٥٪ • وينخفض سعر هذه الضريبة الى النصف بالنسبة الى مؤسسات التشييد التى تكون عملها موسميا وليس طول السنة • كما تعفى منها مؤسسات الفحم والمناجم غير المعدنية والنقل والتعاونيات الزراعية وصناعة الطعام وبعض المؤسسات الاخرى وتعفى منها أيضا مؤسسات الصحافة والنشر ، ولكن يحق للجمهوريات ان تفرض ضريبة عليها ، على أن تخصص حصيلتها لتنشيط نشاط النشر •

أما بالنسبة الى الضريبة على الدخل الزائد ، فلقد فرضت ضريبة فيدرالية استثنائية بمعدل ٢٥٪ على الدخل الزائد (٣) الذى جنبه معظم المؤسسات فى سنة ١٩٦١ •

---

(٣) يعرف الدخل الزائد على انه الدخل الموزع لصناديق المؤسسة والذى يزيد عن ٦٪ من قيمة مجموع الاصول الثابتة والعاملة فى المؤسسة •

٥ - دخل المؤسسة الصافى (١٢) Net income of Enterprise - أما المتبقى بعد ذلك فيطلق عليه دخل المؤسسة الصافى . وتخلق فرصة الحصول على الدخل الصافى الحافز نحو الكفاية فى تشغيل المؤسسة وتدعيمها . ويوزع هذا الدخل مجلس العمال فى المؤسسة ، وفى توزيعه ينهج المجلس نهج المنظم الناجح ، والمؤسسة الناجحة هى تلك التى توفر قدرا وافرا من الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية ، وتوزع اجورها طبقا لجهود الطبقة العاملة وليس لعوامل أخرى خارجية .

وعن طريق مجلس العمال يقسم دخل المؤسسة الصافى بين صناديق المؤسسة وبين الدخل الشخصى للعمال على الوجه التالى :

أ - صناديق المؤسسة (١٣) Funds of enterprise وتشتمل على ثلاثة صناديق وهى :

الأول - صندوق الاحتياطى (١٤) Reserve fund

الثانى - صندوق التشغيل (١٥) Operating fund

الثالث - صندوق الاستهلاك الجماعى (١٦) Collective Consumption fund

ب - المساهمة فى صناديق الاحتياطى المشتركة (١٧) Contribution to joint preserve funds

حـ - المساهمة فى صناديق الاستثمار الاجتماعية (١٨) Contribution to social investment funds

د - الدخل الشخصى للعمال (١٩) Personal income of workers

وتحدد حصة صندوق الاحتياطى اجباريا عن طريق نسبة من مجموع الأصول الثابتة والعاملة .

وتستخدم حصة صندوق التشغيل فى الانفاق على رأس المال العامل وفى الاستثمار فى شراء رأس المال الثابت ، وكذلك فى تسديد الديون .

والموارد الموزعة لصندوق الاستهلاك الجماعى تستخدمها المؤسسة لتمويل انشاء المساكن ، وتحسين الرفاهية الاجتماعية للعمال والمستخدمين ، وللنشاط الثقافى والتعليمى ، وللتدريب الفنى .

ويتطلب من المؤسسات أن تسهم ب ٢ ٪ من دخلها الصافي في صناديق الاحتياطي المشتركة • والغرض من هذه الصناديق هو مساعدة المؤسسات الغير قادرة على تحقيق دخل كاف لسبب تآكل معداتها أو فناؤها أو بسبب الظروف غير الطيبة للعمل التي تعمل تحت كنفها هذه الشركات او نتيجة البعض الأسباب الخارجه عن ارادتها • ويحق للكوميونات أن تزيد هذا الاسهام الى ٣٪ ، ويحتفظ بهذا المورد في الكوميونات والجمهوريات في صناديق الاحتياطي •

وابتداء من سنة ١٩٦١ تساهم المؤسسات بما يعادل ٣٠٪ من جزء دخلها الصافي الموزع لصندوق التشغيل والاستهلاك الجماعي الى صناديق الاستثمار الاجتماعية • ويذهب هذا المورد الى صناديق الاستثمار في الكوميونات والجمهوريات •

أما بالنسبة الى الدخل الشخصي للعمال والموظفين ، فلم يحتوى القانون الخاص بتوزيع مجمل ايرادات المؤسسة على أي تعليمات مباشرة بمستوى الأجور والماهيات ، ولكنه أوجد بعض القواعد الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تعتبر حجر الزاوية في القوانين التي تتعلق بالأجور والماهيات التي تصدرها المؤسسات نفسها • وهذه القواعد تتعلق بتوزيع الدخل بين العمال ، ومجموع دخل العمال ، وتطبيقاتها اجبارية (٤)

ويحصل العامل على الدخل بالنسبة الى أثر عمله ، ولكن حيث أن نشاط كل عامل يؤثر على انتاج كل عمال المصنع ، فان مجموع الدخل الذي يحصل عليه العامل يعتمد ايضا جزئيا على النتائج التي يحققها المصنع ككل والوحدة التي يعمل فيها • وبذا أوجد نوع من الربط بين الأجر والانتاجية ، واصبح من أهم عوامل نمو الاجر النمو في الانتاجية (٥) •

وقبل عام ١٩٦١ كان يفرض على الدخل الشخصي للعمال والمستخدمين ضريبة دخل تبلغ ١٣٫٥٪ ، ولكن ابتداء من عام ١٩٦١ وحدت هذه الضريبة مع ضريبة المدارس

---

4) Dabcevic-Kucar, op. cit., p. 200

5) Ibid., p. 200.

من الأمور الجديرة بالذكر هنا أن الدولة قد ضمنت حدا أدنى للأجور •

وزيدت الى ١٥ ٪ ، وقد تفرض الكمونات ضريبة اضافية على الدخل الشخصي وبحيث لا تزيد عن ٥ر١ ٪ من الأجور والماهيات المدفوعة . ويفرض ايضا على هذا الدخل ضريبة التأمين الاجتماعي ، وتعادل ٢٢٪ بالنسبة الى معظم العمال ، ٢٠٪ بالنسبة الى عمال الزراعة وفي سنة ١٩٦١ فرضت ضريبة اضافية على التأمين الاجتماعي تبلغ ٢٪ . بالاضافة الى ذلك ، يفرض على الدخل الشخصي ضريبة تبلغ ٤٪ لتمويل صناديق انشاء المساكن . وكانت هذه الضريبة قبل سنة ١٩٦١ ١٠٪ من الاجور والماهيات ، ولم تتأثر صناديق المساكن من هذا الخفض في الضريبة بسبب زيادة ايجارات المساكن ، والزيادة الحالية في الأجور .

وفي توزيع دخل المؤسسة الصافي يحاول التوازن بين الاعتبارات المختلفة فبينما هذا التوزيع تقره المؤسسة نفسها بحرية واستقلال ، فان بعض العوامل الاجتماعية تعارض اى محاولة لتوزيع نصيب كبير جدا من دخل المؤسسة الصافي للدخل الشخصي للعمال والموظفين . ومن بين هذه العوامل الاجتماعية سلوك مجالس المنتجين والغرف المهنية والنقابات العمالية والتنظيمات السياسية ، فقد يتصح هذه الهيئات المؤسسة بتغيير مخطط توزيعها لهذا الدخل ، ونصيحه هذه الهيئات تأخذ طابع التوصية فقط وخلق رأى عام للاقتناع بها ، وليس طابع الالتزام [٦] .

وبهذا الشكل تتحرر الموارد الكثيرة المتاحة للاستثمارات لدى المؤسسات والهيئات المختلفة .

هذه هي القواعد والنظم التي تحكم توزيع ايرادات ودخل جميع مؤسسات الأعمال الخاضعة للقطاع الاشتراكي . بقيت بعد ذلك لمحة صغيرة لتبيان الوسائل التي تنظم دخل مؤسسات القطاع الخاص (الأفراد المنتجون في الزراعة والحرف ، وأفراد المهن ، وآخرون) فتفرض ضريبة مبيعات كما هو الحال في القطاع الاشتراكي على منتجات الحرفيين وعلى خدمات المهنيين ، كما يوجد أيضا ضريبة عماله بمعدل ٥٪ ، وتفرض ضريبة دخل مكونة من ضريبة

---

6) Dabcevic-Kucar, op. cit., pp. 200-201.

7) Waterston, op. cit., pp. 105.

8) Dabcevic-Kucar, op. cit., p. 201.

دخل وضريبة اضافية تصاعدية على افراد الحرف والمهن واصحاب المنازل وآخرين . ويوجد ضريبة تركات وضريبة هيئات القصد منها الحد من التوسع في الملكية الخاصة . أما بالنسبة الى الزراع فيدفعون ضريبة دخل تتراوح بين ١٦٪ و ١٧٪ من القيمة المقارية للارض(٧) . والسبب في اتخاذ وعاء الضريبة القيمة المقارية للارض ، هو العمل على تنشيط وزيادة الانتاج ، اذ أن الزيادة في الانتاج لا تكون عرضة لضريبة الدخل(٨) .